بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمَـــة

الحَمْدُ للّه الذي أوجب على المؤمنين طاعة رسوله ﷺ فقال تعالى في محكم كتابه المُبين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧] وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] والصَّلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدٍ رسولِ اللّه، القائل: «تَرَكْتُ فيكُم شَيْئَيْن ما إن تَمَسَّكْتُم بهما لن تَضِلُّوا بَعْدِي أبداً: كِتَابَ اللّهِ، وسُنَّتِي» والقائل: «أَلَا إِنِّي أوتِيتُ القرآنَ ومثله معه»، يعني به الحديث الشريف ـ ورضي اللّه عن أصحاب رسول اللّه أجمعين، الذين آوَوْا رسولَ اللّه ونصروه، واستجابوا لربّهم وأطاعوه، وحملوا دين اللّه عن نبيّهم ووعوه، ثم بلّغوه لمن بَعْدَهُم وأدّوه سليماً كما تحمّلوه، وعن مَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

عناية المسلمين بالحديث:

فإنّ الحديث النبويّ الشريف هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم، ولقد لَقِيَ عِنايةً بالغةً من المسلمين الأوائل، فوعَوه في الصدور، وحفظوه في السطور، وحرصوا على صحيحه، وسلامته من الكذب على رسول اللّه، وتناقلوه جيلاً عن جيل بالسند المتّصل، إلى زماننا هذا، ولم يوجد هذا الأمر لغير المسلمين، فاليهود والنصارى، لا يوجد لديهم رواية مُسْنَدَةٌ متصلة عن أنبيائهم، وهذه خصيصة اختصَّ اللّهُ بها أُمّة محمد ﷺ دون سائر الأُمَم.

حفظ الحديث:

ومن مظاهِر عناية المسلمين بالحديث النبوي الشريف خلال القرون الخمسة

الأولى: حفظهم له في صدورهم، وتدوينهم له في الكتب؛ فقد ظهر منهم حُفَّاظ، وعوا الحديث في صدورهم بشكل يفوق الوصف، فهذا الإمام الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) يُعَرِّف «الحافظ» بأنّه: مَن يحفظ ثلاثة مائة ألف حديث! ويقول الإمامُ أبو زُرْعَة الرازي (ت٢٦٤هـ): «أحفظ ستَّ مائة ألف حديث، كما يحفظ أحدكم الفاتحة!»، وكان إذا سُئِل عن مسألة يسرُد ما ورد فيها من أحاديث بالروايات المختلفة، كأنها ماثِلَةٌ أمام عينيه! ويقولُ الإمام أحمدُ بن حنبل رضي اللَّه عنه (ت٢٤١هـ): «أحفظ ألفَ ألفِ حديث!» وقد عُرِف عنه تمسُّكه بالحديث وإفتاؤه به، حتى غلب ذلك على مذهبه.

تدوين الحديث:

وأما تدوينه في الكتب، فقد بدأ منذ القرن الأول الهجري، واستمرّ إلى نهاية القرن الخامس تقريباً، وتمّ خلال هذه الفترة الذهبية، جَمْعُ مصادر الحديث الأصلية من صدور الحُفَّاظ، بالروايات المُسْنَدة، على منهجين أساسيّين: الأولى جَمْعُه مُرَتَّباً على أبواب الفقه، والثانية جمعه مرتَّباً تحت أسماء الصحابة في «المسانيد»، و«المعاجم» وهكذا تمّ جَمْعُ الحديث في «المصادر الأصلية» بالروايات المُسْنَدة، وتُقَدَّرُ مَصادرُ الحديث التي وُضِعت خلال هذه الفترة بألفين وخمس مائة كتاب، وهي المصادر الأصلية والمخارج التي يُعْزَى إليها الحديث إذا ما أُريدَ تخريجه وعَزْوُهُ إلى مصادره.

جهود المحدّثين بعد القرن الخامس:

استمرّت جهود العُلماء بعد القرن الخامس إلى زماننا هذا في خدمة الحديث الشريف، وَوُضِعت «المَراجِع» الهامّة فيه، مُعتمدة على المصادر الأصلية وخدمة لها، وتنوّعت خدمتهم لها ما بين: شرح، وانتخاب، وجَمْع، وتخريج، ونَقْد، ودراسةٍ لأسانيدها، وجمعٍ لطرقها، وَوُضِعَت خلال هذه الفترة آلاف «المراجع» المُعِينةِ للباحث في التعرّف على مَخارج الحديث، ومصادره الأولى التي أخرجته مُسْنداً خلال القرون الخمسة الأولى، وفي التعرُّف على أحكامه من حيث الصحّة

والضعف، وفي التعرّف على معاني ألفاظه، والأحكام المستنبطة منه وفقهه.

كما استمرّ الحفظ للحديث في صدور الحفّاظ، وظهر بعد القرن الخامس حُفّاظٌ كِبَارٌ؛ كالمُنْذِري: عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦هـ)، والمزّي: يوسف بن عبد الرحمٰن (ت٧٤٢هـ)، والدِمياطي: عبد المؤمن بن خلف (ت٧٠٥هـ)، والذهبي: محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، وابن كثير: إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)، والعراقي: عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، والهيثمي: علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، والسيوطي: عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).. كانوا يحفظونه في صدورهم، ويعرفون مخارجه في مصادره الأولى التي حفظته ودوّنته مُسْنَداً خلال القرون الخمسة الأولى، ولا يجدون مَشَقَّة بالِغَةً في التعرّف على مصادره.

أسباب تأليف الكتاب:

إلى أن جاء القرن الأخير، ومُنِي المسلمون بزوال دولتهم، وتدمير حصونهم العقدية، وغزْوِهم في عُقر دارهم من قِبَل أعدائهم في الحرب العالمية الأولى وبعدها، وتغيّر كل شيء في داخِل العالم الإسلامي، سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتعرّض المسلمون لِغَزْوٍ ثقافي ـ مُرَافِق للغزو العسكري ـ يَهْدِف إلى إبْعَادِهم عن دينهم، وكِتابِ رَبِّهم، وسُنَّة نَبِيِّهم، وطَمْس معالِم شخصيّتهم الإسلامية، وتغيير هَوِيَّتهم، وقَطْعِهم عن ماضيهم، وتغيير ثقافتهم الإسلامية وإدخال ثقافة غَرْبِيّة جديدة فيهم، بحيث يذوبون في العالم بما يسمّى «عَوْلَمَة»، ولا تقوم لهم قائمة!!.

وهكذا نشأت في بلاد الإسلام أجيال ـ خلال هذا القرن الأخير ـ غريبة عن دينها، مُتأثّرة بمخطّطات أعدائها، مقطوعة الصلة بماضيها، تجهل دينها وأحكامه ومصادره كل الجهل.

وأصبح من العسير على المسلم إذا سمع آية من كتاب الله أن يعرف معناها، فضلاً عن أن يعرف موضعها فيه! وإذا سمع حديثاً شريفاً لنبيّه ﷺ أن يعرف مخرجه من مصادر الحديث التي جمعته مُسْنَداً خلال القرون الخمسة الأولى،

فضلاً عن أن يعرف دَرَجَتَه من الصِحَّة أو الحُسن، أو الضعف، بل والوَضْع أيضاً، وكَثُر فيهم الجهل، وانتشرت بينهم أحاديث منسوبه لنبيّهم زوراً وبهتاناً ليست من كلامه ﷺ، وكثر استشهاد خطباء المنابر، ومؤلفو الكتب بالحديث الضعيف والمكذوب ـ الموضوع ـ وما لا أصل له، دون تمييز لصحيحه من سقيمه، أو معرفةٍ بمخارجه وأحكامه، وسادت بين المسلمين حالةٌ من الفوضى الدينية لم يعرفوها من قبل.

وليس حال عُلمائهم بأفضل من حال عامَّتِهم، فقد تدنّى مستوى طُلّاب العلم الديني والشرعي كثيراً، بحيث يصعب على أحدهم إلقاء خطبة بليغة فصيحة، خالية من اللحن والأخطاء اللغوية الفاحشة، أو إلقاء درس أو محاضرة، أو تأليف كتاب بأسلوب عربي صحيح، أو استخراج مسألة فقهية من مصادرها، ومعرفة المسائل التي استقرّت في المذاهب، والتي انتهى الأمر إلى العمل بها، والفتوى بها دون غيرها، كما يصعب على حملة الشهادات العالية منهم معرفةُ مصادر الحديث النبوي الشريف، وتخريج الحديث منها، وقُصارى عمل أحدهم عزو الحديث إلى «الجامع الصغير» للسيوطي (ت٩١١هـ)، أو «رياض الصالحين» للنووي (ت ٦٧٦هـ)! ولو استمر الحال فيهم على ما هم عليه لأصبحوا غُرَباء عن دينهم لا يفقهون منه شيئاً، ولم يجدوا مَن يُفَقِّههم فيه، ويعرف المصادر فيه، وكيفية استخراج المسائل منها.

وهذا ما حَدَاني إلى وضع كتاب أُبَيِّن فيه أصول تخريج الحديث من مصادره، وطرقه، ويكون مرشداً لطلاب العلوم الشرعية والباحثين، وأُعَرِّف فيه بمصادر الحديث الأولى التي دُوِّن فيها مُسْنداً خلال القرون الخمسة الأولى، ومراجعه التي وُضعت بعد القرون الخمسة إلى أيامنا، ومدى الاستفادة منها.

خطة البحث:

وقد قسّمت الكلام في هذا الكتاب ضمن تمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

التمهيد: ويتضمن أربعة مباحث:

١ ـ تعريف التخريج.

٢ ـ بيان أهميته.

٣ ـ نشأته وتطوّره.

٤ ـ بيان ما كُتِب فيه.

الباب الأول: كيفية التخريج، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قواعد هامَّة في تخريج الحديث.

الفصل الثاني: طُرُق تخريج الحديث.

الفصل الثالث: أنواع التخريج وصياغته، ونماذج له، وأشهر الكتب المساعِدة فيه.

الباب الثاني: المصادر الأصلية للحديث، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دواوين السُنَّة، وفيه مبحثان:

ـ المبحث الأول: الكتب المؤلفة على الأبواب.

ـ المبحث الثاني: الكتب المؤلَّفة على الصحابة.

الفصل الثاني: كتب علوم الحديث المشتملة على الروايات المُسْنَدَة.

الفصل الثالث: العلوم المتنوّعة (غير الحديث) المشتملة على الروايات المُسْنَدَة.

الباب الثالث: مراجع الحديث، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الكتب الجامعة للمتون.

الفصل الثاني: كتب خدمة الحديث.

الفصل الثالث: كتب مختارات الحديث، وفيه مبحثان:

ـ المبحث الأول: المختارات الموضوعية.

ـ المبحث الثاني: المختارات الإسنادية.

الخاتمة: وفيها أهمّ نتائج البحث.

الفهارس الفنية العامة للكتاب: ذيّلتُ الكتاب بمجموعة من الفهارس هي:

١ ـ فهرس الكتب.

٢ ـ فهرس الأعلام.

٣ ـ فهرس المحتويات.

ولستُ أدّعي السبقَ في هذا المضمار، فقد وُضِعَت كُتُبٌ كثيرة في هذا العلم ـ جزى اللّه واضعيها خير ما قدّموه ـ لكنني كنت أُلاحِظ عليها مُلاحظات، حاولتُ تلافيها في هذا الكتاب، وكلُّ عِلْم يبدأ صغيراً، ويكبر شيئاً فشيئاً، وينمو بإضافات وتصحيحات اللاحقين، وأطلب من العلماء في هذا الشأن إبداء ملاحظاتهم حوله، لتلافيها في طبعات لاحقة إن شاء اللّه.

أسألُ اللّهَ أن يتقبّل هذا العملَ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأستغفر اللّهَ من كل خطإ وَزَلَلٍ وقع فيه، وقد أَبَتِ العِصْمةُ أنْ تكونَ إلّا لكتابِ اللّهِ، وكلُّ عمل بَشَري يكون ناقِصاً بنقص صاحبه، وأسأل القارئ الكريم أن يتجاوز عن مواطِن الخلل والزلل وأن يدعو لي بالرحمة والغفران على ما بذلت، وصلى اللّه وسلم وبارك على سيدنا محمد مُعَلِّم الخير، وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

وكتب

يوسف المرعشلي

بيروت في ٤ ذي القعدة ١٤٢٨هـ

الموافق له ١٤/١١/٢٠٠٧م

تمهيـــد

١ ـ تعريف التخريج

٢ ـ أهميته والحاجة إليه.

٣ ـ نشأته وتطوره.

٤ ـ المؤلفات في التخريج.

١ ـ تعريف التخريج:

الخُروجُ في اللغة: نَقيضُ الدُّخُولِ، وقد أَخْرَجَه: أي أَبْرَزَهُ وأَظْهَرَهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] والمَخْرَجُ: مَوْضع الخُروجِ[١].

و«التخريج» في اصطلاح الفُقهاء: الاستنباط والتوجيه. تقولُ: خَرَّجَ المسألة أي بيَّن لها وَجْهاً[٢].

وفي اصطلاح المُحَدِّثين: (الدِّلَالَةُ على مَصادر الحديث الأَصْلِيَّة المسندة، وإخراجُ الأحاديث من بطون الكتب).

يقول السخاوي في كتابه: «فتح المغيث»: (التَّخْريجُ: إخراجُ المُحدِّث الأحاديث من بُطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب ونحوِها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعَزْوُها لِمَن رواها من أصحاب الكتب والدواوين)[٣].

والمُراد «بمصادر الحديث الأصلية»: كتبُ الحديث التي وُضِعت خلال القرون الخمسة الأولى، والتي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقِّيها عن شيوخهم بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، كـ «صحيح البخاري» (ت٢٥٦هـ) و«صحيح مسلم» (ت٢٦١هـ) ونحوها.

ومن الخطإ العَزْوُ إلى مراجع الحديث التي وُضِعَت بعد القرن الخامس الهجري، إلى أيامنا هذه والتي جمعها أصحابُها لا عن طريق التلقي عن شيوخهم،

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ٢/ ٢٤٩، مادة: خ ر ج.

(٢) الفيروزآبادي، «القاموس المحيط» ١/ ١٩٢. مادة: خ ر ج.

(٣) السخاوي، «فتح المغيث» ٢/ ٣٣٨.

وإنما من المصادر الأصلية السابقة، ولا يُعتَبَرُ تخريجاً في اصطلاح المحدّثين، ومِن ذلك عَزْوُ الحديث إلى «رياض الصالحين» للإمام النووي (ت٦٧٦هـ) و«الأذكار» له، و«التلخيص الحبير» و«فتح الباري» وكلاهما لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (ت٩١١هـ).. وأشباه هذه الكتب المتأخرة التي وضعت بعد القرن الخامس، وهذا النوع من العَزْوِ لا يَلْجَأ إليه إلّا الجاهِلُ بالتخريج، العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية التي جمعت الأحاديث بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ خلال القرون الخمسة الأولى.

والمُراد «بالدلالة» على مصادر الحديث: ذكر المصادر الأصلية التي يوجد فيها ذلك الحديث مسنداً، كقولنا مثلاً: أخرجه البخاري في «صحيحه» أو أخرجه مالك في «الموطأ» ونحو ذلك.

ولا يَقْتَصِرُ دَوْرُ الباحِثِ على بيان مخرج الحديث، بل يَلْحَق به بَيَانُ رُتْبَتِهِ من الصِحَّة والضَعف عند الحاجة، وذِكْرُ أقوالِ المحدّثين الذين حكموا على الحديث من كتبهم. وليس الحكم على الحديث داخلاً في تعريف التخريج وإنما هو أمْرٌ مُتَمِّم له.

٢ ـ أهمية التخريج والحاجة إليه:

تخريج الحديث عِلْمٌ يحتاجه كلُّ باحث ومشتغل بالعلم الشرعي، ليعرف كيف يتوصَّل إلى الحديث في مصادره الأصلية، ولا يحسن بطالب العلم، أو الخطيب، أو الباحث، أو الكاتب أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلّا بعد معرفة مَنْ رواه من الأئمّة في مصادرهم مُسْنداً، ومعرفة درجة حديثه من الصّحة أو الحُسْن أو الضعف، إذ العقائد لا يُسْتَدَلّ عليها إلا بما صحّ من الحديث وتواتر، والعبادات والمعاملات أيضاً لا يصح ثبوتها إلّا إذا وردت من طريق صحيح مقطوع بصحّته.

وقد بَعُدَ المسلمون المتأخّرون عن كتب الحديث وعلومه، وجهلوا طريقة تصنيفها وترتيبها، فضلاً عن معرفة محتوياتها، وكثر السؤال عن معرفة مخارج كثير من الأحاديث المشهورة، الموجودة في المصادر، والتي لا يليق بالعالِم وحَمَلَة

الشهادات العالية جهلها، ولو استمرّ الحال على هذا فترة طويلة يُخشى أن يموت هذا العلم ويندثر، وربّما نصل ليوم يفتّش فيه السائل يدلّه على تخريج حديث من مصادره فلا يجد.

وقد مسّت الحاجة إلى بيان مسائل هذا العلم، والتعريف بمصادر الحديث الأصلية، وبيان مناهج تأليفها ومحتواها، وبيان مخارج الحديث المُعِينة على الوصول إلى مصادر الحديث، والمُبيِّنة لدرجة الحديث، وإلى بيان طرق التخريج، ومتى يُحتاج إلى كل طريقة، والكتب التي يُرجع إليها فيها دون سواها، ليكون دليلاً للباحث عن الحديث الشريف، ومرشداً له، ومِفتاحاً يُيَسِّر عليه البحث، ومعرفة مواضع الحديث.

٣ ـ نشأتـه وتطـوّره:

كان العُلماء في القديم على اطّلاع بمصادر السُنَّة، وكانت صِلَتُهم بها وثيقة، لكثرة قراءتهم لها على الشيوخ، وحِفْظِ بعضهم لها غيْباً، وقد جمع الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) حُفّاظ الحديث في كتابه «تذكرة الحفّاظ»، كما جمعهم السيوطي (ت٩١١هـ) في «طبقات الحفّاظ»... وكانوا عندما يحتاجون لحديثٍ ما، سرعان ما يُخرّجوه من كتب السُنَّة، لمعرفتهم بها وبطريقة تأليفها، ومظانّ وجود الحديث فيها.

وقد نشأ هذا الفَنّ بعد القرن الخامس الهجري، وبعدما استقَرّ تدوين السُنَّة في الدواوين من جَوَامِعَ، ومُصنَّفات، ومَسَانِيد، وسُنَن، ومعاجم، وصحاح، وفوائد، وأجزاء، ونسخ، وعندما ابتدأ العلماء بتصنيف علوم الشريعة الغَرّاء ـ في غير الحديث ـ كالفقه وأصوله، والتفسير، وعلوم القرآن، والعقائد، واللغة والأدب والتاريخ، والتصوّف والزهد، وغيرها، وأخذ هؤلاء المصنّفون يستدلّون في تصانيفهم بالحديث بغير إسناد ودون عَزْوِه لمصادره، استغناء بمعرفة العلماء لذلك، وحتى لا يَغفَل الناسُ النظرَ في كل علم في مظنّته، قال الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) في خطبة تخريجه الكبير للإحياء «إخبار الأحْيَاء بأخبار الإحْيَاء»: (عادَةُ

المتقدّمين السكوتُ عمّا أَوْرَدُوهُ من الأحاديث في تصانيفهم، وعدمُ بيان مَن خرّجه، وبيانُ الصحيح من الضعيف إلّا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث، حتّى جاء النووي (ت٦٧٦هـ) فبيّن). وقال عبد الرؤوف المُناوي (ت١٠٣١هـ)[1]: (وقصْدُ الأوّلين أن لا يُغْفِلَ الناسُ النظرَ في كل علم في مظنّته. ولهذا مَشَى الرافعيّ (ت٦٢٣هـ) على طريقة الفُقهاء، مع كونه أعلم بالحديث من النووي).

واستمرّ الحال على ذلك عدّة قرون إلى أن ضاق اطّلاع كثير من العلماء على مواضع الحديث؛ لبُعدهم عنها، وتوقّف قراءتها، وحفظها، فَصَعُبَ عليهم حينئذٍ معرفة مواضع الحديث، فنهض العُلماء بالحديث منذ القرن السادس، وخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنَّفة في غير الحديث، ككتب التفسير، والفقه وأصوله، والعقائد، والتصوّف... والتي يستشهد أصحابها بأدلّة من الحديث غير مُسْنَدَة، وغير معزوّة إلى الكتب، وعزوا تلك الأحاديث إلى مصادرها الأصلية التي وُضعت قبل القرن الخامس بالأسانيد المتّصلة، وذكروا طُرُقَها، وتكلّموا على بعضها أو كلّها بالتصحيح والتضعيف، ليقف طالبُ العلم على حقيقة المرويّات، وتطمئنّ نفسُه للدليل الذي استدل به المؤلّف، صحيحاً كان أو ضعيفاً، سالماً من العلّة أو معلولاً، مُسْنَداً إلى رسولِ اللّه ﷺ أو موقوفاً على الصحابة من أقوالهم، أو مقطوعاً على التابعين من أقوالهم، وظهر ما يُسَمّى بكتب «التخريج» وأوّلُ كتاب نعلمه في هذا العلم حسب علمنا «تخريج أحاديث المهذّب» تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي (ت٥٨٤هـ) الذي خرّج فيه أحاديث «المهذّب في الفقه الشافعي» لأبي إسحاق، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت٤٧٣هـ) ولم يُتمّه.

ثم توالت كتب التخريج وكَثُرت، وبلغت مئات المصنّفات، وبذلك قدّم العلماء خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحاديثها، وخدمة جليلة للسُنّة النبوية المُطَهّرة، وسدّوا بعملهم هذا ثغرة كبيرة في صرح المصنّفات الحديثية، ولو لم

(١) المناوي، «فيض القدير شرح الجامع الصغير» ١/ ٢١.

يقوموا بهذا العمل، لعانَيْنا نحن اليوم كثيراً في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحاديث، وأحكامها من الصحة والحسن والضعف، فجزاهم الله عنّا خير الجزاء. ومن أشهر كتب التخريج[1]:

١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**، للمرغيناني (في الفقه الحنفي). تصنيف جمال الدين، عبد الله بن يوسف الزَيْلَعي (ت٧٦٢هـ).

٢ ـ **تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي** (في الأصول). للتاج السبكي (ت٧٧١هـ).

٣ ـ **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب** (في أصول الفقه). تصنيف الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ).

٤ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي** (في الفقه الشافعي). تصنيف سراج الدين، عمر بن علي بن الملقّن (ت٨٠٤هـ).

٥ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**. لزين الدين أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

٦ ـ **التلخيص الحَبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير** (في الفقه الشافعي) تصنيف شهاب الدين أبي الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٧ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية** (للمرغيناني في الفقه الحنفي) تصنيف ابن حجر أيضاً.

٨ ـ **الكافي الشاف بتخريج أحاديث الكشاف** (للزمخشري في التفسير) تصنيف

---

(١) انظر: «الرسالة المستطرفة»، للكتّاني ص: ١٨٥ ـ ١٩٠، و«حصول التفريج بأصول التخريج»، للغماري ص٢٦ ـ ٣٥، وسيأتي الكلام عنها مفصلاً في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ابن حجر أيضاً.

٤ ـ المؤلفات في أصول التخريج وطُرقه:

ثم دارت الأيام، وابتعد الناسُ عن الحديث الشريف، وعن كتبه ومصادره، وفشا فيهم الجهل بكيفية تخريجه، فقام العلماء في القرن الأخير بوضع كتب يذكرون فيها مصادر الحديث الشريف ومناهج تصنيفها، وقواعد التخريج وأصوله وطرقه، ومن هذه الكتب:

١ ـ **حصول التفريج بأصول التخريج**. لأبي الفيض أحمد بن الصدّيق الغماري المغربي (ت١٣٨٠هـ)، وهو أول مَن نعلم أنه كتب في هذا العلم وهو مطبوع بمكتبة طبرية في الرياض عام ١٤١٥هـ.

٢ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**. للدكتور محمود الطحّان. طُبع بدار القرآن الكريم في بيروت عام ١٣٧٨هـ.

٣ ـ **كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيّد الأنام**. للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف. طُبع بدار ابن تيمية في مصر عام ١٤٠٥هـ.

٤ ـ **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**. للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي. طبع بدار الاعتصام، في القاهرة، ١٤٠٧هـ.

٥ ـ **طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين**. له أيضاً، طُبع بمكتبة الإيمان في القاهرة عام ١٤١٧هـ.

٦ ـ **أصول التخريج وطرق تخريج الحديث**. للدكتور شاكر ذيب فياض.

٧ ـ **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ويليه دراسة في تخريج الأحاديث**. للدكتور وليد بن حسن العاني (ت١٤١٦هـ). طُبع بدار النفائس في الأردن عام ١٤١٨هـ.

٨ ـ **علم تخريج الأحاديث، أصوله، طرائقه، مناهجه**. للدكتور محمد محمود بكّار، طُبع بدار طيّبة، في الرياض، عام ١٤١٨هـ.

٩ ـ **تخريج الحديث**. للدكتور همّام عبد الرحيم سعيد. طُبع بجامعة القدس

المفتوحة، في عمّان ١٤١٦هـ.

١٠ ـ **تبسيط علم التخريج**. للدكتور مصطفى سليمان النّدْوي. طبع بدار الكلمة.

١١ ـ **التأصيل لأصول التخريج**. لبكر عبد اللّه أبو زيد. طُبع بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤١٣هـ.

١٢ ـ **مفاتيح علوم الحديث وطُرُق تخريجه**. لمحمد عثمان الخشت، المصري. طُبع بمكتبة الساعي في الرياض.

١٣ ـ **فن تخريج الحديث**. للدكتور عزّت علي عيد عطيّة. وهو مَقال نشره في مجلة كلّية الشريعة وأصول الدين، بالقصيم في السعودية عام ١٤٠١ـ ١٤٠٢هـ، س٢، ع٢.

١٤ ـ **مناهج المحدّثين: حدودها وغاياتها ومصادرها**. للدكتور نور الدين عتر، وهو مقال ميّز فيه بين التخريج ومناهج المحدثين. نشره في مجلّة الأحمدية، بدُبَيّ، ع٥. المحرّم ١٤٢١هـ.

١٥ ـ **تخريج الحديث الشريف**. للدكتور علي بقاعي. طُبع بدار البشائر في بيروت ١٤٢١هـ.

ونتقل بعد هذا التمهيد لبيان المقصود، وهو كيفية تخريج الحديث.

❑❑❑